

العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي
(دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية)

دكتور/ ياسر السيد كساب

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة طنطا

العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي

دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية

مستخلص

تناول الباحث في البحث الحالي دراسة أهم العوامل التي تؤثر على التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، حيث تم إختبار أثر حجم الشركة، نسبة المديونية، آليات الحوكمة، المعايير المحاسبية، على حجم التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية. وعند اختبار أثر نوع المعايير المحاسبية المستخدمة على حجم التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية تم مقارنة حجم التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية (والتي تستخدم معايير محاسبية وطنية صادرة عن المملكة السعودية المحاسبين القانونيين (SOCPA)، مع التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية أو التي تستخدم معايير المحاسبة الدولية). وقد جاءت نتائج البحث لتؤكد وجود علاقة عكسية من حجم الشركة وحجم التحفظ المحاسبي فعند زيادة حجم الشركة ينخفض حجم التحفظ المحاسبي والقوائم المالية، وتوصل الباحث إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة المديونية ونسبة الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين وحجم التحفظ المحاسبي، حيث أنه بزيادة نسبة المديونية وزيادة نسبة الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين كلما زاد حجم التحفظ المحاسبي. وعند اختبار أثر نوع المعايير على حجم حرمان التحفظ المحاسبي، جاءت نتائج الدراسة الميدانية لتؤكد أن حجم التحفظ المحاسبي في الشركات التي تستخدم معايير محاسبية وطنية أكبر من حجم التحفظ المحاسبي في الشركات التي تستخدم معايير المحاسبة الدولية. أي أن معايير المحاسبة الوطنية تشجع ممارسات التحفظ التحفظ المحاسبي بصورة أكثر من معايير المحاسبة الدولية.

1- مقدمة:

يعتبر التحفظ المحاسبي بصفة عامة Accounting Conserveism أو ما إصطلح وتعارف المحاسبون على تسميته مبدأ الحيطة والحذر، من الموضوعات التي لاقت وما زالت تلاقي الاهتمام الكبير من قبل المهتمين بالمحاسبة والقوائم المالية للشركات. وقد تناولت العديد من البحوث العوامل المؤثرة ودوافع التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وآثاره على قرارات مستخدمي القوائم المالية، وكل من له علاقة بالشركة Stakeholders، واختلقت الدراسات السابقة فيما بينها على العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي. وقد تضمنت العديد من الدراسات محاولات الباحثين لوضع نموذج لقياس التحفظ المحاسبي إلا أنها جميعاً لا تخلو من الانتقادات.

ويمكن القول أن التحفظ المحاسبي يتمثل في "الدرجة العالية من التحقق المطلوبة للاعتراف بالأخبار الجيدة Good News (الإيرادات والأرباح) مقارنة بالدرجة المنخفضة من التحقق اللازمة للتحقق والاعتراف بالأخبار السيئة Bad News (المصروفات والخسائر)، حيث وجد أن الأرباح أو نتائج الأعمال تتأثر بالأخبار السيئة بشكل أسرع من تأثرها بالأخبار الجيدة. وهذا ما أكده العديد من الباحثين منهم، (Goh, and Li 2011, Basu 1997, Beaver and Ryan 2005, Ball and Shivakumar 2005) إن التحفظ المحاسبي مؤداه أن يتبنى المحاسب عند إعداد القوائم المالية نظره تشاؤمية، حيث يقوم بالاعتراف بالخسائر المتوقعة بمجرد توقعها ولكنه يؤجل الاعتراف بالأرباح المتوقعة حتى تتحقق فعلا أي أن مفهوم التحفظ بصفة عامة يقوم بالأخذ بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات، وبالقيم العليا للالتزامات والمصروفات" (راضي 1999)، (الهامي 1980)، وقد عارض البعض مفهوم التحفظ المحاسبي في أنه يعطي نتائج متحيزة وغير عادلة حيث يؤجل الاعتراف بالإيرادات الحالية إلى الفترة القادمة، بينما يعجل الاعتراف بمصروفات الفترة القادمة ويعترف بها في الفترة الحالية وهذا ما أشار إليه العديد من الباحثين في الدراسات السابقة منهم (Ball and Shivakumar 2005)، وقد يمتد الأمر إلى التلاعب في الأرباح بما يحقق مصلحة الإدارة، الأكثر من ذلك وجد أن الجهات المنظمة للمهنة على سبيل المثال (FASB, IASB) قد وجهت الانتقاد للتحفظ المحاسبي في المشروع المشترك للآطار الفكري للمحاسبة المالية بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الصادر عام 2006، وكان مضمون الانتقاد أن التحفظ المحاسبي قد يؤدي إلى التحيز حيث ذكرت FASB واتفق معها ال IASB في أن الحيادية Neutrality تتعارض أو لا تتسق مع التحفظ المحاسبي حيث أن استخدام التحفظ يتضمن تحيزا في المعلومات الواردة بالقوائم المالية، ولكن يتعارض ذلك أيضا مع ما أورده ال FASB في الآطار الفكري للمحاسبة المالية من ضرورة توافر خصائص نوعية في المعلومات المحاسبية كالحياضية والقابلية للمقارنة. على الجانب الآخر لقي التحفظ المحاسبي الدعم والتأييد من قبل مجموعة أخرى من الباحثين (Ahmed, Billing, Morton, and, Harris 2002) اللذين ذكروا أن هناك العديد من المزايا والفوائد لتطبيق التحفظ المحاسبي، منها تخفيض تكلفة الاقتراض، وتكلفة التقاضي، كما يساعد التحفظ المحاسبي في تخفيض مشكلة التخلخل الخلقي Moral Hazard الذي ينتج أساسا من عدم تماثل المعلومات بين كل من له علاقة بالقوائم المالية، وهذا ما أكده كلا من (Lafond and Watts 2008).

2- مشكلة البحث:

إزداد في الفترة الأخيرة الاهتمام بالتحفظ المحاسبي خصوصا بعد انهيار العديد من الشركات المساهمة الأمريكية العملاقة مثل شركة إنرون، شركة وورلد كوم والتي كان أحد أسباب انهيارها التصرفات الانتهازية التي قامت بها إدارة الشركتين وعدم تطبيقهما للتحفظ المحاسبي والتعمد في إدارة الأرباح وتضخيم الأرباح بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة. لذلك صدرت العديد من آليات الحوكمة في مختلف البلدان والتي كان هدفها الأساسي تحجيم التصرفات الانتهازية للإدارة عن طريق العديد من الآليات منها ضرورة توافر خصائص معينة في أعضاء مجلس الإدارة، وضرورة وجود لجنة للمراجعة يكون أعضاؤها مستقلين وأحدهم على الأقل خبير في الشؤون المالية، وغيرها من الآليات التي تراوح درجة الالتزام بها من بلدان الزمت بتلك الآليات منذ صدورهما وبلدان أخرى آليات الحوكمة بها إسترشادية منذ صدورهما حتى الآن (مثل السعودية). لذلك فإن التحفظ المحاسبي يمكن اعتباره أحد الأدوات الرقابية التي تحد من التصرفات الانتهازية للإدارة من أجل الحفاظ على حقوق ال Stakeholders بصفة عامة ومساهمي الشركة بصفة خاصة. والأمر يتطلب معرفة دوافع أو محددات ممارسة التحفظ المحاسبي، وهل الشركات كبيرة الحجم هي الأكثر ميلا للتحفظ المحاسبي أم الشركات صغيرة الحجم، وهل آليات الحوكمة لها تأثير على التحفظ المحاسبي أم لا، وغيرها من المحددات التي تشجع وتشير إلى ممارسة الشركة للتحفظ المحاسبي ومن ثم مساعدة المستثمرين وغيرهم ممن لهم علاقة بالشركة في التنبؤ بممارسة التحفظ المحاسبي بكل شركة ومن ثم ترشيد القرارات الاستثمارية، وذلك من خلال تحديد العوامل والمحددات التي إن وجدت يجب على المستثمرين الحذر عند إتخاذ قراراتهم الاستثمارية لضمان توجيه الاستثمارات إلى أفضل المشروعات التي تدر عائد مرضي ومستمر بدلا من عائد عالي ولكنه غير مستمر. كما أنه من الضروري دراسة نماذج وطرق قياس التحفظ المحاسبي وعرضها للدراسة والتحليل والمقارنة بينها لتحديد الأفضل منها. كما أن البحث سيتعرض لدراسة مدى تأثير نوع المعايير المطبقة على حجم التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، وذلك عن طريق مقارنة حجم التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية (التي تطبق معايير المحاسبة الدولية)، وفي الشركات المساهمة السعودية (التي تطبق معايير وطنية صادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA)).

3- هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى الإجابة على السؤال التالي:

ما هي العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية؟ ويمكن التوصل إلى ذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

أ- ما هو النموذج المناسب لقياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية؟ ستكون الإجابة على هذا التساؤل من خلال استعراض المقاييس الشائعة الاستخدام في الدراسات السابقة لقياس التحفظ المحاسبي بالتحليل وتحديد أفضلها وما يلائم بيانات البحث الحالي.

ب- هل هناك علاقة بين حجم الشركة وحجم التحفظ المحاسبي؟ وهل الشركات كبيرة الحجم هي الأكثر ممارسة للتحفظ المحاسبي أم الشركات صغيرة الحجم؟.

ج- هل هناك علاقة بين نسبة المديونية وحجم التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية؟ وهل الشركات ذات نسبة المديونية العالية هي الأكثر ممارسة للتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية أم العكس؟

د- هل لآليات الحوكمة والمتمثلة في هيكل مجلس الإدارة وتصنيف أعضائه تأثير على حجم التحفظ المحاسبي؟

هـ- هل الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية هي الشركات الأكثر ممارسة للتحفظ المحاسبي مقارنة بالشركات التي تطبق معايير محاسبة وطنية أم العكس هو الصحيح؟ سيتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال مقارنة حجم التحفظ المحاسبي بين مجموعتين من الشركات في بيئتين مختلفتين (شركات مصرية تطبق معايير المحاسبة الدولية، وشركات سعودية تطبق مجموعة من المعايير المحاسبية الوطنية).

4- أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله البحث وهو التحفظ المحاسبي الذي كان ولا يزال يشغل إهتمام الكثير من الباحثين وكل من له علاقة بالقوائم المالية. والنتيجة التي سيتم التوصل إليها من خلال البحث الحالي سوف تساعد المستثمرين وكل من له علاقة بالقوائم المالية في ترشيد قراراتهم الاستثمارية وتوجيهها إلى الشركات الأكثر احتمالاً لممارسة التحفظ المحاسبي من خلال معرفة دوافع التحفظ المحاسبي التي ستتوصل إليها الدراسة الحالية.

كما أن الدراسة سوف تساعد القائمين على وضع المعايير في البيئة المصرية والسعودية لمعرفة أي نوع من المعايير يشجع ممارسة التحفظ المحاسبي بصورة أكبر من الآخر.

5- منهج البحث:

سيتم الاعتماد في البحث الحالي على النموذج الإيجابي في التحليل والشرح والتفسير والتنبؤ بأهم دوافع ومحددات التحفظ المحاسبي.

كما سيتم الاعتماد على نظرية الوكالة في تفسير وتحليل سلوك الإدارة العليا فيما يتعلق بدوافع الإدارة لاستخدام أو عدم استخدام التحفظ المحاسبي.

وسيتم الحصول على بيانات الدراسة من خلال القوائم المالية المنشورة وأسعار الأسهم لمجموعة من الشركات المساهمة في البورصة السعودية، والشركات المصرية (في مرحلة متقدمة من البحث وبالتحديد لدراسة أثر الاختلاف في المعايير المحاسبية المستخدمة على حجم ممارسة التحفظ المحاسبي).

6- فروض البحث:

الفرض الاحصائي الأول: بفرض ثبات جميع العوامل الأخرى هناك علاقة عكسية بين حجم التحفظ المحاسبي وبين حجم الشركة.

الفرض الإحصائي الثاني: بفرض ثبات جميع العوامل الأخرى هناك علاقة طردية بين حجم التحفظ المحاسبي ونسبة المديونية.

الفرض الإحصائي الثالث: بفرض ثبات جميع العوامل الأخرى هناك علاقة طردية بين حجم التحفظ المحاسبي ونسبة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين في مجلس الإدارة (كمقياس للحكومة).

الفرض الإحصائي الرابع: بفرض ثبات جميع العوامل الأخرى فإن بين الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية أقل ممارسة للتحفظ المحاسبي من الشركات التي تطبق معايير محاسبة وطنية".

7- حدود البحث:

أ- يتناول البحث الحالي كل قطاعات الشركات المساهمة في السوق السعودي ما عدا قطاعي البنوك وشركات التأمين.

ب- سيتم التطبيق على عينة من الشركات السعودية عن عام 2009م فقط.

ج- ستقتصر الدراسة الحالية على قياس التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج واحد فقط (Beaver, and Ryan 2000)، وعدم استخدام أكثر من نموذج.

د- جميع بيانات البحث ونتائجه عن الشركات السعودية فقط (فيما عدا الفرض الرابع الخاص بنوع المعايير المستخدمة وأثرها على حجم التحفظ المحاسبي، حيث سيكون هناك بيانات عن الشركات المصرية والشركات السعودية لعمل القارنة اللازمة).

8- تعريف التحفظ المحاسبي:

في البداية يجب التأكيد على أنه لا يوجد تعريف محدد وواضح اتفقت عليه كل الدراسات السابقة للتحفظ المحاسبي، فقد ورد له عدة تعريفات سواء من قبل الجهات المنظمة للمهنة أو من قبل الباحثين في مجال التحفظ المحاسبي. فقد أورد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB 1980 في الإطار المفاهيمي رقم (2) تعريف للتحفظ المحاسبي بأنه "تصرف حذر بشأن ظروف عدم التأكد وذلك لضمان أن عدم التأكد والمخاطرة الملازمة له في بيئة الأعمال تم أخذها في الاعتبار". هذا التعريف ينظر إلى التحفظ من وجهة نظر المحاسب وذلك فيما يتعلق بتصرفاته خلال مواقف معينة تتصف بعدم التأكد فيما يتعلق بالقيمة المتوقع تحقيقها لأصل معين في المستقبل مثل المخزون، العملاء، وأي أصل يحتاج بعض التقديرات لتحديد قيمته. كما أورد مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية IASB 1980 تعريف التحفظ بأنه "درجة الحيطة والحذر عند ممارسة التقديرات التي نحتاجها في عمل التقدير المطلوب في ظل عدم التأكد والتي تتطلب تقدير الأصول والأرباح بأكبر مما يجب، والتأكد من أن الخصوم والمصروفات لم يتم تقديرها بأقل مما يجب".

هذا التعريف يتناول وجهة النظر الشائعة للحيطة والحذر والتي عن طريقها يتم الاعتراف الفوري بأي مصروف أو نقص في الأصول، وفي نفس الوقت تأجيل الاعتراف بأي أرباح أو زيادة في الأصول إلى أن يتم التأكد من تحققها. وقد اعتاد رواد المحاسبة الأوائل على استخدام مفهوم الحيطة والحذر كمرادف للتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية (د. حلمي نمر 1967، د. عادل الهامي 1980)، حيث يقصد الحيطة والحذر تسجيل الخسارة بمجرد توقعها ولو كان احتمال حدوثها ضعيف، وتأجيل الاعتراف بالأرباح المتوقعة حتى يتم التأكد منها وتوافر الأدلة التي تؤكد حدوثها والاعتراف بها بالقوائم المالية. وقد أورد رواد المحاسبة الأوائل أمثله على ذلك مثل تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم مخزون آخر المدة وتكوين المخصصات اللازمة عند تقييم العملاء آخر المدة، ويعتقد معارضي التحفظ المحاسبي أنه لا يستند لأساس علمي وأن اتباع المحاسبين للتحفظ المحاسبي يؤدي إلى تحقيق أرباح في السنة الحالية على حساب السنة السابقة (د. مدثر أبو الخير 2008).

ولكن آراء المعارضين السابقة يمكن القول أنها تنظر فقط للتأثير الوقي أو اللحظي للتحفظ على قائمة الدخل، في حين أن استمرار الشركة يبرر التحفظ المحاسبي (د. عبد الحي مرعي، د. أحمد نور 1977). وأضاف (Watts 2003a) أن النظر إلى التحفظ المحاسبي من وجهة قائمة المركز المالي والأخذ بمنظور الأثر التراكمي له يقلل من أهمية تلك الانتقادات الموجهة للتحفظ المحاسبي.

ونتيجة عدم وجود مفهوم موحد للتحفظ المحاسبي اتفق عليه معظم الباحثين، قد فتح المجال أمام الباحثين ليعرض كل منهم مفهومه الخاص للتحفظ المحاسبي، فقد ذكر Basu 1997 أن التحفظ المحاسبي هو

التوقيت غير المتماثل أو عدم التماثل الزمني لانعكاس كل من الأخبار الجيدة والأخبار السيئة في الربح المحاسبي، حيث أن الأخبار السيئة تنعكس بصورة أسرع من الأخبار الجيدة في الربح المحاسبي. وقد عرف Bliss 1924 النظرة التقليدية للتحفظ المحاسبي بأنها "عدم الاعتراف بأي ربح متوقع والاعتراف بكل الخسائر المتوقعة"، ويشير ذلك التعريف إلى اتجاه المحاسبين ليطلبوا درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة ودرجة أقل للاعتراف بالأخبار السيئة. وكما ذكرت (2) FASB, 1980, SFAC. أنه إذا كان هناك تقديرين أو توقعين لمبلغ سيتم تحصيله أو سداده مستقبلاً بنفس درجة الاحتمال فوفقاً للتحفظ يتم استخدام التوقع الأقل تفاعلاً (الأكثر تشاؤماً).

وكما ذكر Belkaoui 1985 أن التحفظ المحاسبي يتضمن الإعلان والاعتراف بأقل قيمة للإيرادات والأصول وأكبر قيمة للمصروفات والخصوم. وقد تناول بعض الباحثين تعريف التحفظ المحاسبي من وجهة نظر القوائم والتقارير المالية، فمن وجهة نظر قائمة المركز المالي يمكن تعريف التحفظ المحاسبي بأنه الانخفاض المستمر في القيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية من فترة لأخرى Beaver and Ryan 2000. أما من وجهة نظر قائمة الدخل فيمكن تعريف التحفظ بأنه الاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية مما ينتج عنه الانخفاض المستمر في صافي الربح من فترة لأخرى Givoly and hayn 2000.

كل التعريفات السابقة مؤداها شيء واحد وإن اختلفت في التعبير عنه، وهو أخذ الحيطة والحذر عند تقييم الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات بحيث يؤخذ بالنظرة التشاؤمية واختيار القيمة الأقل للأصول والإيرادات، والقيمة الأعلى للخصوم والمصروفات.

9- أنواع التحفظ المحاسبي:

من خلال إستعراض الدراسات السابقة في مجال التحفظ المحاسبي يمكن التمييز بين نوعين من التحفظ المحاسبي:

أ- التحفظ المحاسبي غير الشرطي UN Conditional Conservatism

ب- التحفظ المحاسبي الشرطي Conditional Conservatism

فالتحفظ المحاسبي غير الشرطي أو ما يسمى Exante Or News Independent ويأتي من خلال إختيار الشركة منذ نشأتها إلى تبني مجموعة من السياسات والمعايير المحاسبية للمحاسبة عن عناصر القوائم المالية والتي ينتج عنها تقييم أصول المنشأة بأقل من قيمتها السوقية وتقييم الخصوم بأكبر من قيمتها، مثال على ذلك معالجة مصروفات البحوث والتطوير كمصروف إيرادي بتحميلها على الدخل وعدم معالجتها مصروفات رأسمالية، واختيار طرق الاهلاك المعجل لاهلاك الأصول الثابتة بدلا من طريقة القسط الثابت.

أما التحفظ المحاسبي الشرطي أو ما يسمى Expost Or News Dependent وهو ميل المحاسبين لطلب درجة عالية من التحقق لكي يتم الاعتراف بالأخبار الجيدة (الأرباح) Good News، مقارنة بدرجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر) Bad News بالقوائم المالية والتي ينتج عنها تخفيض قيمة صافي الأصول.

(Watts 2003a, Beaver and Ryan 2005, Folsom 2009)

وهذا معناه أن القيمة الدفترية للأصول يجب تقييمها بأقل من قيمتها السوقية بافتراض أن الظروف المعاكسة أو غير الجيدة هي التي سوف تحدث في السوق، وعدم زيادة قيمة الأصول إذا توقعنا أن الظروف الجيدة هي التي ستحدث.

والدراسات السابقة في مجال التحفظ المحاسبي شملت النوعان معا حيث أنهما مكملان لبعضهما البعض وليس مستقلان عن بعضهما، وكلا النوعين من التحفظ المحاسبي لديهما أهداف مشتركة يسعىان إلى تحقيقها مثل تخفيض الضرائب، تخفيض التكاليف السياسية، وتكاليف الدعاوي القضائية وغيرها.

ولكن في الدراسة الحالية سيتم التركيز على التحفظ المحاسبي بصفة عامة Accounting Conservatism.

10- الدراسات السابقة:

يمكن تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت التحفظ المحاسبي إلى مجموعتين من الدراسات:

المجموعة الأولى: دراسات تناولت محددات أو دوافع التحفظ المحاسبي.

المجموعة الثانية: دراسات تناولت أساليب ونماذج قياس التحفظ المحاسبي.

أولاً: الدراسات التي تناولت محددات ودوافع التحفظ المحاسبي:

تناولت العديد من الدراسات محددات ودوافع التحفظ المحاسبي، من أقدم تلك الدراسات وأكثرها إنتشارا دراسة (Watts 2003) والذي عرف التحفظ بأنه "ضرورة توافر درجة عالية من التأكد للاعتراف بالإيراد والتي تكون أكثر تشددا من درجة التأكد المطلوبة للاعتراف بالمصروفات) وهي النظرة التقليدية للتحفظ والتي تتطلب الاعتراف بكل الخسائر المتوقعة وعدم الاعتراف بأي ربح متوقع حتى يتم التأكد منه وتحققه فعلا.

وقد ذكر (Watts 2003) أربع دوافع للتحفظ المحاسبي وهي التعاقدات Contracting، الدعاوي القضائية Shareholders Litigations، الضرائب Taxtion، المنظمات المهنية Accounting Regulation.

وقد جاءت نتيجة الدراسة الميدانية لتؤكد بأن الدوافع الأكثر تأثيرا على التحفظ المحاسبي هما التعاقدات Contracting، والدعاوي القضائية أو ما يسمى المسؤولية القانونية للمساهمين Shareholders

Litigations، أما الضرائب والمنظمات المهنية فقد وجد أن تأثيرهما ضعيف على ممارسات التحفظ المحاسبي. ويمكن تبرير تلك النتيجة بأن التعاقدات كانت ولا زالت أحد الوسائل المتاحة لمعالجة الصراع بين أصحاب المختلفة داخل كل شركة وكما ذكر (watts 2003) أن التعاقدات هي أحد وسائل معالجة التخلخل الخلفي Moral Hazard والذي ينتج من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة في أي شركة، فالتحفظ يساعد في القضاء أو الحد من السلوك الانتهازي للإدارة لتحقيق مصلحتها على حساب باقي أصحاب المصالح Stakeholders. على الجانب الآخر يرى (Hanna 2002) أن الإدارة في أي شركة قد تقوم باستخدام التحفظ المحاسبي لعمل ما يسمى Big Bath من أجل تعظيم الأرباح المستقبلية على حساب أرباح العام الحالي ويحدث ذلك في أغلب الأحيان عند تغيير الإدارة، كما وجد أيضا أن تجنب الدعاوي القضائية أو تجنب المسؤولية القانونية أحد الدوافع الرئيسية لممارسة التحفظ المحاسبي، وقد أكد (Beaver 1993, and Watts 1993) تأثير الدعاوي القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي حيث وجدا أن قانون سوق المال يشجع ممارسات التحفظ المحاسبي، لأن الدعاوي القضائية تكون أكثر احتمالا عندما يتم تضخيم الأرباح أو صافي الأصول والمغالاة فيها، وأقل احتمالا عندما يتم تدنيه الأرباح أو صافي الأصول. وهذا يؤكد ما توصل إليه (Kellogg 1984) الذي وجد أن الدعاوي القضائية المرفوعة ضد المراجع وضد الشركة من قبل مستثمري الأوراق المالية (المشترين) مقارنة بالدعاوي القضائية المرفوعة ضد المراجع وضد الشركة من قبل مستثمري الأوراق المالية (البائعين) بلغت نسبتها (13 : 1)، أي أن عدد القضايا التي رفعها مشتري أسهم الشركة كانت 13 مرة عدد القضايا التي رفعها بائعي أسهم الشركة. ويمكن تفسير ذلك بأنه عند المغالاة في الأرباح يكون ذلك دافع لشراء الأسهم، فإذا كانت تلك الأرباح وهمية عندئذ سيلحق الضرر بالمستثمرين وبالتالي سيقوموا بمقاضاة المراجع وإدارة الشركة لاشتراكهم في عملية التضليل، أما عملية بيع الأوراق المالية لا تنطوي على مخاطر المغالاة في أرباح الشركة حيث أن البائع سيحقق أرباح من عملية البيع ولن يلحقه ضرر. لذلك فإن ممارسة التحفظ المحاسبي تعتبر خط دفاع لحماية كل من له علاقة بالشركة وأحد أدوات تحجيم السلوك الانتهازي من قبل الإدارة، وقد تناول (Chung and Wynn 2008) نفس الدافع وهو تجنب التعرض للدعاوي القضائية كأحد دوافع ممارسة التحفظ المحاسبي.

وقد تناول (Ball, et al. 2008) أحد الدوافع الأخرى لممارسة التحفظ المحاسبي وهو نسبة المديونية، حيث أنه عندما تقتض أي شركة فإن المقرض يفرض بعض الشروط لضمان قيام المقرض بسداد القرض وفوائده، على الجانب الآخر يحاول المقرض بكل الطرق المشروعه وغير المشروعه عدم انتهاك شروط عقد القرض، وبالتالي إذا كانت نسبة المديونية عالية لدى إحدى الشركات فمن المتوقع ألا تقوم تلك الشركة بممارسة التحفظ المحاسبي حيث أن ممارستها للتحفظ المحاسبي سترتب عليه الاعتراف المبكر بأي خسائر ومن ثم تدنية الأرباح وتدنية قيم الأصول وبالتالي سرعة انتهاك شروط عقد القرض، وعندئذ قد يطالب المقرضين برد القرض فوراً واتخاذ اجراءات ضد الشركة لحماية أموالهم.

من العرض السابق يتضح أن مصلحة المقرض تتفق مع ممارسة التحفظ المحاسبي والذي لا يتفق أو يتعارض مع السلوك الانتهازي المتوقع من جانب إدارة الشركة.

وفي البيئة السعودية وجد (السهلي 2006) عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة المديونية والتحفظ المحاسبي وهذا يحتاج للمزيد من البحث لدراسة تلك العلاقة التي اتفقت معظم الدراسات السابقة على معنويتها ودراسة أسباب عدم معنوية تلك العلاقة في البيئة السعودية.

وقد تناولت دراسات أخرى التكاليف السياسية Political Costs كأحد دوافع التحفظ المحاسبي من هذه الدراسات (Watts and Zimmerman 1986, Bushman and Piotroski 2006) حيث أن زيادة الربح معناه يعني زيادة احتمال التعرض للتكاليف السياسية، وتلك الدراسات افترضت أن الشركات كبيرة الحجم هي الأكثر احتمالاً للتعرض للتكاليف السياسية. لذلك من المتوقع أن تسعى الشركات كبيرة الحجم إلى تدنية احتمال التعرض للتكاليف السياسية مثل التدخل الحكومي بتسعير منتجاتها أو تطبيق قوانين منع الاحتكار عليها. من أجل ذلك من المتوقع أن تلجأ الشركات كبيرة الحجم إلى ممارسة التحفظ المحاسبي من أجل تدنية أرباحها ومن ثم تدنية احتمال التعرض للتكاليف السياسية. وعلى عكس المتوقع لم يجد (السهلي 2006) علاقة بين حجم الشركة ومستوى التحفظ المحاسبي في البيئة السعودية.

وتناولت دراسات أخرى (Watts 2003, Ramalingeogoda, and Yu 2011) نسبة ملكية المؤسسات المالية كأحد دوافع التحفظ المحاسبي، حيث وجد أنه كلما زادت نسبة ملكية المؤسسات المالية في هيكل ملكية الشركة كلما زاد الطلب على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية كأحد وسائل الحوكمة.

والتحفظ من وجهة نظر الدراسات السابقة يساعد على حل مشاكل الوكالة بطريقتين:

أ- يساعد التحفظ في تحسين القرارات الاستثمارية للمديرين. وذلك من خلال الاعتراف بأي خسائر محتملة في أي مشروع وبالتالي يرسل التحفظ رسائل تحذيرية للمساهمين بتحمل تلك الخسارة ومن ثم الضغط على المديرين لاجراء المزيد من الدراسة والتحليل قبل اتخاذ أي قرار استثماري.

ب- يجد التحفظ المحاسبي من دوافع المديرين وقدرتهم على المغالاة في الأرباح حيث يعاقب المديرين لفشلهم في أداء عملهم (بالاعتراف بالخسارة المحتملة) وتأجيل مكافأتهم عن نجاحهم حتى يتحقق الأرباح فعلا. وتناولت (Lara. et al. 2009) آليات الحوكمة كأحد دوافع التحفظ المحاسبي حيث وجدت الدراسة أنه كلما كان هناك قواعد صارمة للحوكمة كلما زاد الطلب على ممارسة التحفظ المحاسبي وهي نفس النتيجة التي توصل إليها (Lobo. et al. 2006) حيث وجدوا أن التحفظ المحاسبي في التقارير المالية ازداد بصورة معنوية بعد صدور قانون الحوكمة الأمريكي الصادر عام 2002 SOX.

وقد تناول (Goh and Li 2011) الرقابة الداخلية كأحد محددات ودوافع التحفظ بالقوائم المالية، وباستخدام عينة من الشركات التي أفصحت عن نقاط ضعف جوهرية في نظم الرقابة الداخلية وفقا لمتطلبات قانون الحوكمة الأمريكي 2002 SOX وجد أن هناك علاقة إيجابية بين جودة الرقابة الداخلية وممارسة التحفظ المحاسبي. حيث وجد أن الشركات التي نظم الرقابة الداخلية بها ضعيفة يكون مستوى التحفظ المحاسبي بها ضعيف، كما وجد أن الشركات التي أفصحت عن أوجه ضعف خطيرة في الرقابة الداخلية لديها وعالجتها في الفترات التالية استخدمت التحفظ المحاسبي بصورة أكبر من الشركات التي أفصحت عن أوجه ضعف خطيرة في الرقابة الداخلية بها ولم تعالجها في الفترات التالية.

جدير بالذكر أن الافصاح عن مدى جودة نظم الرقابة الداخلية جاء نتيجة متطلبات قانون الحوكمة الأمريكي 2002 SOX حيث أن الفقرة رقم 302 من قانون الحوكمة الأمريكي تتطلب من الإدارة تقييم والتقرير عن فعالية الافصاح والاجراءات الرقابية المطبقة بالشركة، كما أن الفقرة 404 تتطلب من المراجع أن يعطي الرأي في مدى فعالية نظم الرقابة الداخلية. ولكن لعدم وجود الزام للشركات المساهمة السعودية من قبل آليات الحوكمة بالافصاح عن مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية فإن الباحث لم يستطع الحصول

على معلومات عن مدى قوة أو ضعف نظم الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة السعودية ومن ثم تعذر إخضاع هذا الدافع أو المحدد للاختبار في الدراسة الحالية على الرغم من أهميته. مما سبق يمكن القول أن التحفظ المحاسبي سيحقق العديد من مزايا الحوكمة مثل تدنية صراعات الوكالة وتحسين جودة القرارات الإدارية، وتعزيز جودة وكفاءة عقود المديونية، وتدنية تكاليف التقاضي والدعاوي القضائية، وتلك النتيجة أكدتها دراسات عديدة منها (Holthausen and Watts 2001, Watts 2003, Ball and Shivakumar 2005, Ahmed, et al. 2002, Zhang 2008, Watts 2003).

من خلال عرض واستعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت دوافع ومحددات التحفظ المحاسبي يمكن تلخيص أهم دوافع التحفظ المحاسبي فيما يلي:

أ- التعاقدات Contracting

التعاقدات من أهم الأساليب المستخدمة لتخفيض مشاكل الوكالة وعدم تماثل المعلومات، وأهم التعاقدات التي تتم داخل الشركة يتمثل في:

1- عقود حوافز ومكافآت الإدارة:

إذا كانت حوافز ومكافآت الإدارة مبنية على أرقام محاسبية (صافي الربح) فإن الإدارة سوف تسعى لتعظيم مكافآتها من خلال تعظيم صافي أرباح الشركة ومن ثم تعظيم النسبة التي سنحصل عليها من الأرباح كمكافأة ولو على حساب المساهمين وأصحاب المصالح. كما أن الإدارة إذا أرادت إصدار أسهم لزيادة رأس المال من خلال طرح أسهم الزيادة في البورصة فإنها من المتوقع أن تحاول الاعتراف بأي زيادة في قيمة صافي الأصول لتحسين قيمة المنشأة والحصول على أفضل سعر لإصدار الأسهم الجديدة. وقد يمتد الأمر لأبعد من ذلك بأن تحاول الإدارة لتعجيل الاعتراف بالأرباح المستقبلية وتأجيل الاعتراف بأي خسائر إلى الفترات اللاحقة بغية زيادة صافي الأصول ومن ثم زيادة سعر الإصدار (أبو الخير 2008).

ويعتبر التحفظ المحاسبي أحد طرق علاج ومواجهة تطلعات الإدارة الانتهازية لتعظيم مكافآتها على حساب أصحاب المصالح الأخرى Stakeholders.

(Basu 1997). لذلك من الشركات التي تبني حوافز ومكافآت الإدارة بما على صافي الربح من المتوقع أن تمارس التحفظ المحاسبي بصورة أقل تحقيقا لصالحها على حساب باقي أصحاب المصالح، ولكن هذا الدافع كما يقال قتل بجنا في الدراسات السابقة، لذلك لن يتعرض له الباحث في الدراسة الحالية ولكن سيتم استخدام صافي الربح كمتغير رقابي.

2- عقود المديونية

يحتاج كل مقرض إلى ضمان سداد قيمة القرض من قبل المقترض وضمن خدمة الدين بدفع الفوائد في مواعيدها. ويحتاج المقرضون إلى ضمان بأن قيمة الأصول بعد التعاقد على القرض لن تنخفض، لذلك فإنه من مصلحة المقرض أن يقوم بالتعاقد على القرض عندما تكون الأصول تم تقييمها بأقل قيمة وليس بأعلى قيمة، لذلك من مصلحة المقرض أن يتم استخدام التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركة المقترضة. وقد أكد (Peatty, et al. 2007) أن عقود المديونية (نسبة المديونية) أحد دوافع التحفظ المحاسبي، كما أن التحفظ المحاسبي من أقدم الطرق والوسائل التي يتم استخدامها لحماية المقرض وضمن سداد القرض وفوائده (د. حلمي نمر 1967، د. خيرت ضيف 1981). لذلك من المتوقع أن المقرض قبل اتخاذ قرار الائتمان يقوم بدراسة القوائم المالية وتحليلها إما عن طريق قسم الائتمان به أو طريق أحد المحللين الماليين والذي يقوم بدراسة القوائم المالية المقدمة من قبل الشركة وتقدير حجم التحفظ المحاسبي بها، فإذا كانت الشركة تمارس التحفظ المحاسبي فإن شروط منح القرض ستكون ميسرة بصورة أكبر مما إذا كانت القوائم المالية مستوى التحفظ المحاسبي فيها أقل أو لا يوجد أثر للتحفظ المحاسبي، وقد يصل الأمر إلى قيام المقرض بعدم منح القرض أو يزيد من شروط منح الائتمان في حالة عدم ممارسة التحفظ المحاسبي أو ممارسته بصورة أقل، حيث أنه في تلك الحالة يجب على المقرض مراجعة القوائم المالية للشركة في كل سنوات القرض حتى يتم سداده، وهذا سوف يزيد من تكاليف القرض ومن تحمل المقترض لتلك التكاليف. يتضح من ذلك أن هناك مصلحة مشتركة بين المقرض والمقترض تتحقق من خلال ممارسة التحفظ المحاسبي حيث ستكون تكلفة التعاقد عند معدل أقل ومن ثم يكون التحفظ المحاسبي في صالح الشركة المقترضة وفي صالح المقرض أيضا وهذا ما أكده

(Guay and Verrecchia 2006)، كما وجد (Choi 2007) أن التحفظ المحاسبي يزداد في الشركات التي تعتمد تمويلها على البنوك وذلك بعد أن تم قياس التحفظ المحاسبي بمقياس (Basu 1997). وقد وجد (Zhang 2008) أن التحفظ المحاسبي يساعد المقرضين في إرسال إشارات تحذيرية لهم في الوقت المناسب عند إنتهاك شروط عقد الفرض. وقد ذكر (Kim 2007) أن مستوى التحفظ لدى المقرضين لا ينقص بعد الاقتراض، كما يرى (Ahmed et al. 2002) أن المقرضين يروا أن التحفظ المحاسبي أحد وسائل تدنية إنتقال الثروة من المقرضين إلى حاملي الأسهم.

من العرض السابق يتضح أنه من مصلحة المقرض ممارسة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية من أجل الحفاظ على أموالهم لدى الشركة المقترضة، وقد أيدت بعض الدراسات أن من مصلحة المقرض أيضا ممارسة التحفظ المحاسبي لتخفيض تكلفة الاقتراض. ولكن السؤال الذي يتبادر للذهن الآن ماذا لو حققت الشركة خسائر ومن ثم زادت نسبة المديونية من خلال انخفاض حقوق المساهمين ووجدت الشركة نفسها على وشك انتهاك عقود الاقتراض؟ هل ستستمر في ممارسة التحفظ المحاسبي بنفس المستوى؟ أم ستحاول بشتى الطرق الحفاظ على شروط عقد القرض ولو بالتخلي عن ممارسة التحفظ المحاسبي؟ الإجابة على تلك الأسئلة ستكون من خلال نتائج البحث الحالي والتي ستحدد هل الشركات ذات نسبة المديونية العالية تمارس نفس مستوى التحفظ المحاسبي الذي تمارسه الشركات ذات نسبة المديونية المنخفضة، أم بمستوى أقل.

ب- حوكمة الشركات:

حوكمة الشركات ترتبط إيجابيا بالتحفظ المحاسبي، فكلما زادت فعالية آليات الحوكمة كلما زاد الطلب على تطبيق مستوى عالي من التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية. ومن الدراسات التي تناولت العلاقة بين آليات الحوكمة والتحفظ المحاسبي دراسة (Ahmed and Duellman 2007) حيث تم دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وخصائص مجلس الإدارة (كأحد آليات الحوكمة الداخلية). وفي تلك الدراسة تم إستخدام ثلاثة مقاييس للتحفظ المحاسبي (حجم الاستحقاق المحاسبي، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، مقياس استجابة السوق والأرباح) وقد توصلت الدراسة إلى:

1- وجود علاقة عكسية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة الداخليين (التنفيذيين) في مجلس الإدارة وبين التحفظ المحاسبي.

2- وجود علاقة إيجابية بين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين في أسهم الشركة وبين التحفظ المحاسبي.

والنتيجة السابقة تأكيد للنتيجة التي توصل إليها (Beeks, Pope, and Young 2004) حيث وجدوا أن نسبة المديرين الخارجيين بمجلس الإدارة يرتبط إيجابيا بالتحفظ المحاسبي والذي تم قياسه بمقياس (Baus 1997). وكذلك تناولت (Lara, Osama, and Penalva 2009) العلاقة بين التحفظ المحاسبي والحوكمة وباستخدام ثلاثة مقاييس للتحفظ المحاسبي وجد أن هناك ارتباط إيجابي بين تطبيق آليات الحوكمة وممارسة التحفظ المحاسبي.

وهنا يتبادر "للذهن التساؤل التالي" هل آليات الحوكمة تؤثر في حجم ممارسة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية؟ وهذا ما سيتم الإجابة عليه من خلال البحث الحالي.

ج- التكاليف السياسية (حجم الشركة مؤشراها):

لقد أثبتت الدراسات السابقة أن المنشآت كبيرة الحجم تتعرض للكثير من الضغوط السياسية، لذلك تلجأ تلك المنشآت لممارسة التحفظ المحاسبي من أجل عدم التعرض للتكاليف السياسية (Zmijewski, and Hagerman 1981). على الجانب الآخر يرى (Basu 2001) أن الشركات صغيرة الحجم تتعرض لمشاكل أكثر من المشاكل التي تتعرض لها الشركات كبيرة الحجم، لذلك توقع Basu أن الشركات صغيرة الحجم هي الشركات الأكثر تحفظا لتجنب الدعاوي القضائية، وفي نفس السياق أكد (Hayn 1995) أن الشركات صغيرة الحجم هي الشركات الأكثر تحفظا. واختلاف الآراء في تأثير حجم الشركة على حجم التحفظ المحاسبي في القوائم المالية أحد دوافع إجراء البحث الحالي لمعرفة حقيقة تأثير حجم الشركة على ممارسة التحفظ المحاسبي وهل الشركات كبيرة الحجم هي الأكثر ممارسة للتحفظ المحاسبي أم الشركات صغيرة الحجم؟ سيتم الإجابة على هذا السؤال من خلال نتائج البحث الحالي.

ثانيا: دراسات تناولت أساليب ونماذج لقياس التحفظ المحاسبي.

تعتبر دراسة (Basu 1997) من أقدم الدراسات التي قدمت نموذج لقياس التحفظ المحاسبي، وهذا النموذج عرف باسم التوقيت غير المتماثل أو ما يسمى بـ (Asymmetric Timelines (AT)) حيث أن السوق يتعامل مع الأخبار السيئة Bad News بالاعتراف بها فوراً، أما الأخبار الجيدة Good News فيتم

تأجيل الاعتراف بما حتى تتحقق فعلا. وفي تلك الدراسة عرف Basu التحفظ بأنه "تأثر الأرباح بالأخبار السيئة بصورة أسرع من تأثرها بالأخبار الجيدة". وقد قام Basu بعمل علاقة انحدار بين الربح السنوي كمتغير تابع، عوائد الأسهم أو (العائد السوقي) كمتغير مستقل، كما استخدم العوائد الموجبه كمؤشر لقياس الأخبار الجيدة، والعوائد السالبة كمؤشر لقياس الأخبار السيئة. وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة استجابة الأرباح السنوية للعوائد السالبة (الأخبار غير الجيدة) أسرع من درجة استجابة الأرباح السوية للعوائد الموجبة (الأخبار الجيدة)، وهذا دليل على ممارسة التحفظ المحاسبي.

وقد قام (Shroff et al. 2007) بادخال تعديلات على نموذج (Basu 1997) لقياس التحفظ بصورة أفضل وأدق، حيث انتقد نموذج Basu بأنه اعتمد على التغير في عوائد الأسهم في نهاية السنة كمقياس للأخبار الجيدة والأخبار السيئة، مع العلم بأن التغير في عوائد الأسهم قد يكون بسبب العديد من العوامل الأخرى التي اشتركت معا في إحداث ذلك التغير، ومن الصعب فصل تأثير كل عامل على حده، لذلك اعتمد (Shroff, et al. 2007) على أثر الأحداث الهامة فقط على العوائد والتي يمكن تحديدها بأنها أي تغيرات تحدث في عوائد الأسهم سواء (بالسالب) أو (الموجب) بما يجاوز 10%، كما تم ربط تلك التغيرات بالربح خلال فترة ثلاثة أيام من حدوث ذلك الحدث.

كما قام (Givoly and Hayn 2000) بقياس التحفظ المحاسبي عن طريق الفرق بين الربح المحاسبي وفقا لأساس الاستحقاق وبين صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فانخفاض مقدار الفرق دليل على ممارسة التحفظ المحاسبي.

وفي دراسة أخرى (Beaver, and Ryan 2000) تم قياس التحفظ المحاسبي من خلال نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحق الملكية، وكلما زادت تلك النسبة من فترة لأخرى دل ذلك على ممارسة التحفظ المحاسبي.

كما قام (Penman, and Zhang 2002) بقياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية بأسلوب آخر من خلال قياس ما يسمى بالاحتياطي السري والذي ينتج من استخدام الشركة لمجموعة من البدائل والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض أرباح الفترة الحالية. ويتم قياس التحفظ المحاسبي عن طريق قياس نسبة

الاحتياطي السري إلى صافي الأصول التشغيلية، وبتزايد تلك النسبة يزداد حجم التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.

مما سبق يمكن إيجاز أهم وأكثر النماذج إنتشارا لقياس التحفظ المحاسبي في النماذج التالية:

أولاً: نموذج (Basu 1997) أو ما يسمى بالتوقيت غير المتماثل للاعتراف بالمصروفات والإيرادات (Asymmetric Time lines (AT))

ثانياً: نموذج (Ball and Shivakumar 2005)

(Asymmetric Accruals – To – Cash – Flow Measure. (AACF))

ثالثاً: نموذج (Beaver and Ryan 2000) وهو نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحق الملكية.

(Market – To – Book Ratio Measure (MTB))

رابعاً: نموذج (Penman and zhang 2002) وهو نموذج الاحتياطات السرية. (Hidden Reserves Measure (HR))

خامساً: نموذج (Givoly and Hayn 2002) وهو نموذج الاستحقاق السالب (Negative Accruals Measure (NA)).

سادساً: مقاييس أخرى.

وهناك العديد من المقاييس الأخرى لقياس التحفظ المحاسبي، ولكن المقاييس الخمسة السابقة هي المقاييس الشائعة الاستخدام في الدراسات الميدانية للتحفظ المحاسبي. وفيما يلي يقدم الباحث عرض مفصل لكل نموذج من النماذج الشائعة استخدامها لقياس التحفظ المحاسبي والمزايا والانتقادات الموجهة لكل نموذج.

أولاً: نموذج Basu 1997 أو (Asymmetric Timelines (AT))

تم بناء هذا النموذج على أساس أن الأخبار السيئة تنعكس بصورة أسرع في الأرباح مقارنة بالأخبار الجيدة وهذا ما يسمى بعدم التماثل الزمني للأرباح، وتم تقدير مقدار التحفظ من خلال النموذج التالي:

$$R_{i,t} * DR_{i,i} + \epsilon_{i,t} R_{i,t} + \beta_v + \beta_1 DR_{i,t} + \beta \cdot EPS_{i,t} / P_{i,t} = \alpha$$

حيث أن:

$EPS_{i,t} / P_{i,t}$: صافي الربح قبل البنود غير العادية لكل سهم للشركة i في السنة t مقسوماً على سعر السهم

في بداية السنة.

R_{it} : هو العائد السوقي المجتمع للسهم للشركة I في السنة t.

DR_{it} : هو متغير صوري Dummy variable يساوي واحد إذا كانت العوائد السوقية R_{it} سالبة ويساوي صفر إذا كانت هذه العوائد موجبة.

$R_{it} * DR_{it}$: متغير يتكون من حاصل ضرب عائد سعر السهم للشركة والمتغير الصوري. كما يشير معامل الانحدار β إلى نسبة الاستجابة للأخبار السيئة إلى نسبة الاستجابة للأخبار الجيدة حيث يشير المعامل الموجب إلى استخدام التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.

وهنا يتم قياس درجة التحفظ في الربح المحاسبي المنشور من خلال معامل التحديد R^2 الخاص بالنموذج السابق. كما يلاحظ أن المعامل الخاص بالعائد السوقي للسهم β_2 يقيس حساسية الربح المحاسبي المنشور للعوائد الموجبة (الأخبار الجيدة) كما أن المعامل β_3 إنما يقيس الحساسية الإضافية للربح المحاسبي المنشور تجاه إدخال الأخبار السيئة على النموذج والتي تم التعبير عنها من خلال العوائد السالبة للسهم. ومن ثم فإن الحساسية الكلية للربح المحاسبي سوف تقاس بحاصل جمع المعاملين $(\beta_2 + \beta_3)$ كما انه يمكن قياس حساسية الربح المحاسبي للعوائد السالبة (الأخبار السيئة) مقارنة مع العوائد الموجبة (الأخبار الجيدة) ومن خلال حساب هذين المعاملين $(\beta_2 + \beta_3)$ إلى المعامل الخاص بالعوائد الموجبة β_2 .س ويتميز المقياس السابق بما يلي:

- 1- أنه مقياس شائع الاستخدام في البحوث المحاسبية.
- 2- على مدى سنوات عديدة كان هو المقياس الوحيد للتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.
- 3- كثير من البحوث التي استخدمت ذلك المقياس أعطت نتائج متوافقة مع تنبؤات الباحثين النظرية والتي تزيد من ثقة الباحثين ليس في تحليلاتهم النظرية فقط بل وفي المقياس المستخدم أيضا (Ryan 2006).

4- هذا المقياس يتناسب مع العينات كبيرة الحجم والتي يتم تحليلها Cross sectional.

وبالرغم من المميزات السابقة للنموذج السابق إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات منها:

- 1- يعاب على هذا النموذج أن أدائه ضعيف في بحوث السلاسل الزمنية.
- 2- عدم قدرة النموذج على إكتشاف كل حالات التحفظ المحاسبي (Givoly, et al. 2007).

- 3- تعارض وتضارب النتائج التي يتم التوصل إليها على مجموعة واحدة من البيانات باستخدام نموذج Basu وأي نموذج آخر لتقدير التحفظ المحاسبي مثل نموذج نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية لحق الملكية Roychowdhury and Watts 2007 .
- 4- هناك عيوب ترجع إلى التحيز في إختيار العينة التي بناء عليها تم اشتقاق معلمات النموذج (Dietrich et al. 2007) .
- 5- الخصائص الإحصائية للنموذج حيث أكد (Beaver et al. 2008) أن ربط الأرباح بالعوائد ينتج عنه تحيز في المقاييس الاحصائية للنموذج.
- 6- التسعير الخاطئ في السوق قد يتسبب في أن تعكس عوائد الأسهم بصورة غير صحيحة الأخبار الاقتصادية بالسوق (Beatty 2007).
- 7- هذا المقياس غير مناسب لقياس التحفظ في الشركات غير المسجلة في البورصة لعدم وجود أسعار أسهم يمكن الاعتماد عليه لقياس العوائد ومن ثم قياس التحفظ.
- وبالرغم من الانتقادات السابقة لم تقلل من قبول الباحثين المتزايد للنموذج للعديد من الأسباب أهمها، أن الخصائص الاحصائية للنموذج إذا كانت متحيزة فإن هذه المشكلة توجه لكل نماذج الاختبار السوقي التي تعتمد على العوائد والأرباح، وبالتالي فإن هذا الانتقاد لا يوجه إلى هذا النموذج بالتحديد. السبب الثاني أن الانتقادات الأخرى جاءت بسبب الخلط بين التحفظ الكلي وبين التحفظ في الربح المحقق والمرتبطة بفترة محاسبية واحدة، فلا يمكن لنموذج استجابة السوق والأرباح أن يقيس التحفظ الكلي الناتج عن الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية (أبو الخير 2008).

ثانيا: نموذج (Ball and Shivakumar 2005):

Asymmetric Accrual To – Cash – Flow Measure (AACF)

تم تقديم ذلك النموذج من أجل تقدير حجم التحفظ المحاسبي في الشركات الخاصة (غير المسجلة في البورصة)، حيث أن مقياس Basu غير مناسب لتقدير التحفظ المحاسبي في الشركات الخاصة، بسبب عدم وجود أسعار أسهم للشركات الخاصة لأنها غير مسجلة بالبورصة، لذلك كان ذلك دافع لـ Ball and Shivakumar 2005 لتقديم نموذج يعالج تلك المشكلة، ولكن ما زال النموذج Cross Sectional.

والشكل العام لنموذج Ball and Shivakumar 2005 يتمثل فيما يلي:

$$ACC_t = \beta_0 + \beta_1 DCFO + \beta_2 CFO_t + \beta_3 DCFO * CFO_t + \epsilon_t$$

حيث أن:

ACC_t : حجم الاستحقاق ويتم قياسه بـ (التغير في المخزون + التغير في العملاء + التغير في الأصول

المتداولة - التغير في الدائنين - التغير في الخصوم المتداولة - الاهلاك).

$DCFO$: متغير صوري يساوي صفر إذا كانت التدفقات النقدية التشغيلية أكبر من أو تساوي صفر،

يساوي واحد إذا كانت التدفقات النقدية التشغيلية أقل من صفر.

CFO_t : التدفق النقدي التشغيلي في الفترة t .

يلاحظ أن نموذجي (Ball and Shivakumar 2005, Basu 1997) بهما درجة عالية من التشابه

حيث يستخدمان عدم التماثل الزمني ويتم اشتقاقهم من هيكلين متشابهين وكلاهما يقوم بعمل علاقة انحدار

للأرباح باستخدام الأخبار الجيدة والأخبار السيئة، وكلاهما يركز على التحليل Cross Sectional،

ولكنهما يختلفان في مؤشر قياس الأخبار الجيدة والأخبار السيئة. حيث استخدم Basu 1997 عائد

السهم كبديل لقياس الأخبار الجيدة والأخبار السيئة، أما Ball and Shivakumar 2005 فقد

استخدم التدفقات النقدية التشغيلية كمؤشر لقياس الأخبار الجيدة والأخبار السيئة.

ثالثاً: نموذج: Beaver and Ryan 2000

The Market – To – Book Ratio OR Book – To – Market Ratio

يفترض ذلك النموذج أنه بفرض ثبات جميع العوامل الأخرى فإن التحفظ المحاسبي يميل إلى تخفيض صافي

القيمة الدفترية للشركة مقارنة بقيمتها الحقيقية لذلك فإنه بزيادة نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحق

الملكية يزداد حجم التحفظ المحاسبي والعكس صحيح. وترجع جذور هذا النموذج لـ (Feltham and

Ohlson 1995)، حيث قدما التحفظ المحاسبي في نموذج لتقييم الدخل المتبقي، ووصفوا التحفظ بأنه الميل

إلى التحيز لأسفل (تدنية) أي تدنية القيمة الدفترية للشركة مقارنة بقيمتها السوقية. وهذا الشكل من أشكال

التحفظ تم مناقشته واستخدامه في العديد من البحوث الحديثة منها:

(Beaver and Ryan 2000, 2005, and Zhang 2000) ويجب التأكيد على أن هذا النموذج يمكن استخدامه أما بنسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمتها الدفترية وهنا تكون زيادة النسبة دليل على ممارسة التحفظ المحاسبي، وقد يتم استخدام النموذج بنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحق الملكية، وهنا انخفاض النسبة دليل على ممارسة التحفظ المحاسبي.

ومن أهم مميزات ذلك النموذج أنه يمكنه قياس التحفظ المحاسبي في شركة محددة لعام واحد أو وفقا لسلسلة زمنية Time Series. وهي الميزة التي يتميز بها نموذج Beaver and Ryan 2000 مقارنة بنموذج Basu 1997 ونموذج Ball and Shivakumar 2005 اللذان لا يمكنهما قياس التحفظ لشركة محددة (سلسلة زمنية).

ولكن يعاب على هذا النموذج أنه قد يحتوي على تحيز لأعلى بسبب وجود العوائد الاقتصادية Economic Rents في معظم الشركات. (Roychowdhury and Watts 2007).

رابعا: نموذج Givoly and Hayn 2007

The Negative Accruals Measure (NA)

قام كل من Givoly and Hayn 2007 بتقديم نموذج جديد لقياس التحفظ والذي يركز على الاستحقاق غير التشغيلي السالب Non-operating negative accruals كجزء من القيمة الدفترية للشركة، والحكمة وراء استخدام الاستحقاق السالب إلى أن التحفظ المحاسبي يستخدم الاستحقاق لتأجيل الاعتراف بالأرباح وتعجيل الاعتراف بالخسائر. وتكرار تلك العملية فترة بعد أخرى فإن مستوى الاستحقاق غير التشغيلي المتجمع في شركة معينة يصبح سالب فترة بعد أخرى. وباستخدام عينة مكونة من 896 شركة وجد الباحثان أن الاستحقاق غير التشغيلي السالب أكبر من الاستحقاق التشغيلي، لذلك بعد مقابلتهم كانت النتيجة النهائية سالب. وهذا مؤشر على زيادة التحفظ المحاسبي في تلك الفترة. ويتميز ذلك النموذج بما يلي:

- 1- أنه مقياس محدد للتحفظ يمكن تطبيقه على شركة محددة.
- 2- سهل التطبيق حيث لا يتطلب بيانات كثيرة لاستخدامه.

3- لا يعتمد على بيانات سوقية، ومن ثم يمكن تطبيقه على الشركات الخاصة غير المسجلة في البورصة.

ولكن يوجه لذلك النموذج بعض الانتقادات منها:

1- يتطلب ذلك النموذج قياس الاستحقاق المتجمع لعدد من السنوات بداية من سنة أساس معينة وهنا تظهر مشكلة إختيار سنه الأساس.

2- الإهلاك يعتبر أحد العناصر الأساسية عند المحاسبة عن الاستحقاق ولكن يتم تجاهله في النموذج الحالي.

خامسا: نموذج Penman and Zhang 2002

The hidden reserves measure (HR)

ذكر Penman and Zhang 2002 أن التحفظ المحاسبي يخلق نوع من الاحتياطات السرية ويعتبر مؤشر عن التحفظ المحاسبي. وكلما زاد حجم الاحتياطي السري كلما زاد التحفظ المحاسبي. ولكن تظهر مشكلة كيفية تقدير الاحتياطات السرية، حيث أن الاحتياطي السري غير ظاهر بصورة صريحة في القوائم المالية، ولكن يتم تقديره بواسطة الباحثين، فكيف يمكن تقديره؟

قد الباحثون في مجال المحاسبة طريقتين لتقدير الاحتياطي السري:

الطريقة الأولى: تم تقديمها بواسطة Ahmed et al. 2000 الذي قدم نسبتين يمكن من خلالها تقدير الاحتياطي السري. وهما:

النسبة الأولى: (مصروف البحوث والتطوير ÷ المبيعات)

النسبة الثانية: (مصروف الإعلان ÷ المبيعات)

الطريقة الثانية: تم تقديمها بواسطة Penman and Zhang 2002

وهي الطريقة الشائع استخدامها لتقدير الاحتياطي السري، حيث يتم قياس التحفظ المحاسبي من خلال النسبة التالية:

$$NOA_{i,t} \div C_{i,t} = (ER_{i,t}$$

حيث أن:

$C_{i,t}$: مؤشر عن التحفظ المحاسبي يسمى مقياس C SCORE

$ER_{i,t}$: الاحتياطي السري المقدر للشركة I في الفترة t.

$NOA_{i,t}$: صافي الأصول التشغيلية وهي = القيمة الدفترية للأصول التشغيلية - الالتزامات التشغيلية مطروح منها الأصول والخصوم المالية.

والمشكلة الأساسية في النسبة السابقة هي كيف يمكن تقدير الاحتياطي السري $ER_{i,t}$ ؟
وقد اقترح Penman and zhang 2002 المقياس التالي لتقدير الاحتياطي السري:

$$ER_{it} = INV_{it}^{res} + RD_{it}^{res} + AVD_{it}^{res}$$

حيث أن:

ER_{it} : قيمة الاحتياطي السري

INV_{it}^{res} : احتياطي المخزون

RD_{it}^{res} : احتياطي البحوث والتطوير

AVD_{it}^{res} : الأصول المعنوية

سادسا: نماذج وطرق أخرى لقياس التحفظ المحاسبي:

حاول عدد آخر من الباحثين تطوير وتقديم مقاييس أخرى لقياس التحفظ المحاسبي، على سبيل المثال اقترح (Easton and Pae 2004) مؤشر أو مقياس بسيط للتحفظ المحاسبي يعتمد على التغير في الاستثمارات النقدية كمؤشر على التحفظ المحاسبي في تسجيل الأصول ذات القيمة الحالية الموجبة والتغير في صافي الأصول التشغيلية كمؤشر على التحفظ في تسجيل الأصول التشغيلية، وقد جاءت النتائج لتؤكد أن التحفظ الذي يرجع إلى الاستثمارات النقدية له أثر قوي على عائد الشركة زيادة على أثر الأرباح المحاسبية، أما فيما يتعلق بالتحفظ الراجع للقياس المحاسبي للأصول التشغيلية فلم يكن معنوي لكل العينة.

وقد أكد Cheng 2005 على استخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحق الملكية كمقياس للتحفظ المحاسبي. وقد حاولت دراسة Pae, etal. 2005 إيجاد علاقة بين مقياس معامل استجابة السوق والأرباح، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحق الملكية. وقد وجدت الدراسة ارتباطا سلبا بين

المقياسين وهو أمر طبيعي، حيث أن مقياس معامل الاستجابة للأخبار يعكس قيمة التحفظ المحاسبي في القيمة المسجلة دفتريا وجزء من هذا التحفظ يتأثر بدرجة كبيرة بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية. وفي دراسة Ball and Kothari 2007 تم استخدام نموذج معامل استجابة السوق والأرباح لقياس وتفسير التحفظ المحاسبي. وقد وجدت الدراسة أن هذا النموذج قد شاع استخدامه في تفسير عدد من الظواهر المالية مثل عقود المديونية وقد أوضحت نتائج الدراسة أن النموذج ملائم لتفسير التحفظ المحاسبي فيما يتعلق بالقيم المسجلة، أما فيما يتعلق بالنمو الناتج عن أصول غير مسجلة دفتريا فإنه لا يستجيب لها وبذلك فسرت الدراسة أسباب وجود ارتباط سالب بين نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحق الملكية وبين مقياس رد فعل السوق.

بعد العرض السابق لأكثر النماذج شيوعا واستخداما للبحوث المحاسبية لتقدير حجم التحفظ المحاسبي ومميزات وعيوب كل نموذج قدم (Wang, et al. 2000) بتناول تلك النماذج بعمل مسح شامل خلال فترة معينة وتحديد مدى استخدام وشيوع استخدام كل نموذج كل منها في البحوث والدراسات المحاسبية ونتيجة ذلك المسح يلخصها الجدول التالي (Wang, et al. 2000):

جدول (1) مدى استخدام نماذج قياس التحفظ في الدراسات السابقة

The Model	AT	AACF	M-T-B OR B-T- M	NA	HR	OTHERS
Number of Papers	36	13	10	9	9	9

يلاحظ من الجدول السابق شيوع استخدام نموذجي Basu 1997، Beaver and Ryan 2000. ولكن في الدراسة الحالية لن يتم استخدام نموذج Basu 1997 للكثير من الانتقادات الموجهة له والتي ذكرها الباحث عند عرض النموذج بالإضافة إلى قياسه التحفظ من خلال الفرق في العوائد أول وآخر العام من خلال الأخبار الجيدة والأخبار السيئة فقط وإهماله كل ما يحدث خلال العام من تغيرات. أما نموذج (Ball, and Shivakumar 2005 (AACF)) الذي خصص أساسا لقياس التحفظ في الشركات الخاصة غير المسجلة فلن يصلح لقياس التحفظ المحاسبي خلال البحث الحالي للعديد من الأسباب منها:

- 1- أن عينة الشركات في البحث الحالي هي شركات مساهمة سعودية مسجلة في البورصة ويتم تداول أسهمها.
 - 2- أن تطبيق نموذج Ball, and Shivakumar 2005 سوف يدخلنا لعمل تقديرات أخرى مثل تقدير حجم الاستحقاق وما هو النموذج الملائم لقياس الاستحقاق ومن ثم يزداد حجم التقديرات في النموذج مما يشكك في النتائج التي سيتم التوصل إليها.
- أما نموذج 2000 (Beaver and Ryan (M-T-B) or (B-T-M) فيعتقد الباحث أنه النموذج المناسب للبحث الحالي للعديد من الأسباب منها:
- 1- أنه أحد النماذج شائعة الاستخدام في الدراسات السابقة فقد جاء في الترتيب الثاني بعد نموذج Basu ولكن تغلب على الانتقادات الموجهة لنموذج Basu.
 - 2- يمكن من خلاله قياس التحفظ المحاسبي لشركة معينة من خلال سلسلة زمنية.
 - 3- أنه يعتمد في قياس التحفظ المحاسبي على بيانات فعلية سواء من القوائم المالية (القيمة الدفترية للسهم) أو البورصة (سعر السهم في السوق).
 - 4- يتجنب المقاييس البديلة فهو يعتمد على القياس المباشر وليس على مؤشرات.
- أما نموذج ((Givoly and Hayn 2000 (N A) والذي يقوم بقياس التحفظ من خلال تقدير الاستحقاق غير التشغيلي، فإن به الكثير من التعقيدات أو الصعوبات، بداية الطريقة المستخدمة لتقدير حجم الاستحقاق غير التشغيلي المتجمع لعدد من السنوات، وهذا يتضمن اختيار النموذج المناسب لقياس الاستحقاق، وحجم التقديرات في ذلك النموذج، ثم على أي أساس سيتم إختيار سنة الأساس. ومن ثم استبعد الباحث استخدامه لقياس التحفظ في البحث الحالي.
- أما النموذج الأخير (Penman, and Zhang (H R) 2002) والذي يقوم بتقدير التحفظ المحاسبي من خلال تقدير حجم الاحتياطي السري والتي يعتبرونها مؤشر عن حجم التحفظ المحاسبي في القوائم المالية. ويشمل هذا النموذج العديد من الصعوبات منها أن الاحتياطيات السرية غير ظاهرة في القوائم المالية وليس هناك مقياس محدد متفق عليه لقياسها.

من التحليل السابق لأكثر النماذج شيوعاً في مجال قياس التحفظ المحاسبي يمكن القول أن أكثر النماذج ملاءمة للبحث الحالي نموذج Beaver and Ryan 2000 لقياس حجم التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية لعينة الشركات التي سيتم اختيارها.

11-العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي:

من خلال استعراض وتحليل الدراسات السابقة في مجال التحفظ المحاسبي يمكن اختبار العوامل التالية التي من المتوقع تأثيرها في التحفظ المحاسبي في البيئة السعودية:

أ-حجم الشركة:

لقد أثبتت الدراسات السابقة أن الشركات كبيرة الحجم تتعرض للكثير من الضغوط السياسية، لذلك تلجأ تلك الشركات لممارسة التحفظ المحاسبي من أجل تجنب التعرض للتكاليف السياسية (Zmijewski and Watts and (2006) Hagerman 1981, Bushman and Piotroski (2006). كما أن Zimmerman 1978, 1986 يروا أن الشركات كبيرة الحجم تفضل السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تدنية الأرباح وذلك من خلال نقل الأرباح من الفترة الحالية إلى الفترات القادمة (وهذا يتفق مع مفهوم التحفظ المحاسبي) حيث أن الشركات كبيرة الحجم تتعرض للعديد من الضغوط السياسية والرقابية أكثر من الشركات صغيرة الحجم وهذا ما يعرف بالتكاليف السياسية ومن أمثلتها التدخل الحكومي لتسعير منتجات الشركة أو للحد من احتكار الشركة لسلعة معينة.

على الجانب الآخر يرى (Basu 2001) أن الشركات صغيرة الحجم تتعرض لمشاكل أكثر من المشاكل التي تتعرض لها الشركات كبيرة الحجم لذلك توقع Basu أن الشركات صغيرة الحجم هي الشركات الأكثر تحفظاً لتجنب الدعاوي القضائية، وهذا ما أكدته أيضاً (Hayn 1995) حيث ذكر أن الشركات صغيرة الحجم هي الشركات الأكثر تحفظاً.

مما سبق يمكن القول إن هناك رأيان فيما يتعلق بحجم الشركة وممارسة التحفظ المحاسبي، حيث يرى البعض أن هناك علاقة طردية بين حجم الشركة وبين ممارسة التحفظ المحاسبي، أي بزيادة حجم الشركة يزداد حجم التحفظ المحاسبي وبانخفاض حجم الشركة ينخفض حجم التحفظ المحاسبي. بينما يرى البعض الآخر أن

العلاقة بين حجم الشركة وحجم التحفظ المحاسبي علاقة عكسية، أي بزيادة حجم الشركة ينخفض حجم التحفظ المحاسبي وبنخفاض حجم الشركة يزداد حجم التحفظ المحاسبي. والبحث الحالي يميل إلى وجهة النظر الثانية التي تقرر أن الشركات كبيرة الحجم هي الأقل ممارسة للتحفظ المحاسبي في قوائمها المالية للعديد من الأسباب منها تعظيم حوافز ومكافآت الإدارة. مما سبق يكون المتغير المستقل الذي سيتم اختباره هنا حجم الشركة مقاسا بإجمالي الأصول، والمتغير التابع للتحفظ المحاسبي. ويمكن صياغة الفرض الإحصائي الأول الذي سيتم اختباره في البحث الحالي كما يلي: "بفرض ثبات جميع العوامل الأخرى، هناك علاقة عكسية بين حجم التحفظ المحاسبي وبين حجم الشركة".

ب-نسبة المديونية:

يهتم مقرضي الشركة بمدى مقدرة المنشأة على الوفاء بديونها وسداد الأقساط في موعدها، ومدى تعرض الشركة للمخاطر سواء كانت مخاطر أعمال Business Risk والتي يتم قياسها بحجم الشركة، أو مخاطر مالية Financial Risk والتي تقاس بنسبة المديونية. والشركة عند دخولها في عقود اقتراض قد يفرض المقرضين قيود معينة على الشركة لضمان استرداد قروضهم، قد تكون تلك القيود على طريقة توزيع الأرباح أو على الاقتراض الإضافي، كما يفرض المقرض نسبة معينة للمديونية لا يجب تجاوزها (Watts and Zimmerman 1986)، لذلك من المتوقع أن تلجأ الشركات التي اقتربت نسبة المديونية لديها من الحد الأقصى المسموح به إلى عدم ممارسة التحفظ المحاسبي للتقرير عن أرباح عالية تزيد من إجمالي حق الملكية لتحسين تلك النسبة وبالتالي تجنب انتهاك شروط عقد القرض (وهذه حالة استثنائية) حيث أن القاعدة العامة أن الشركات المقترضة يجب أن تحافظ على شروط التعاقد لديها. وقد أكد (Zmijewski and Hagerman 1981) أن الشركات التي تقوم بتمويل الجزء الأكبر من عملياتها عن طريق الاقتراض من المتوقع أن تكون أقل تحفظا في قوائمها المالية حتى تحقق المزيد من الأرباح وتتجنب انتهاك شروط عقد القرض. على الجانب الآخر أكد Nikolaev 2010 أن الشركات المقترضة تلجأ إلى ممارسة التحفظ المحاسبي طبقا للشروط الواردة في عقد القرض وهذا ما ذكره Watts 2003a، وهنا يثار التساؤل عن طبيعة تلك العلاقة في الشركات المساهمة السعودية.

مما سبق سيكون المتغير المستقل نسبة المديونية مقاسه بإجمالي الخصوم على إجمالي حق الملكية، والمتغير التابع التحفظ المحاسبي، ويمكن صياغة الفرض الإحصائي الثاني كما يلي:

بفرض ثبات جميع العوامل الأخرى "هناك علاقة طردية بين حجم التحفظ المحاسبي ونسبة المديونية".

ج-آليات الحوكمة:

كان نتيجة إنفصال الملكية عن الإدارة في الشركات المساهمة إلى خلق ما يسمه بمشاكل الوكالة. ومن ثم تلجأ إدارة الشركات المساهمة إلى تعظيم دالة منفعتها ولو على حساب الملاك (المساهمين) (د. زكريا الصادق 1988)، وتحاول الإدارة تحقيق ذلك من خلال عدم ممارسة التحفظ المحاسبي أو ممارسة التحفظ المحاسبي بصورة منخفضة في تقاريرها وقوائمها المالية، من هنا جاء دور آليات الحوكمة كأحد الأدوات الرقابية للحد من ذلك السلوك الانتهازي من جانب الإدارة. وآليات الحوكمة سواء داخلية أو خارجية سوف تساعد في تحجيم السلوك الانتهازي من جانب الإدارة ومن ثم تشجيع ممارسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية والحد من أي ممارسات تخفض من التحفظ المحاسبي. وقد اتفقت الكثير من الدراسات السابقة على أن تطبيق آليات الحوكمة يشجع من زيادة ممارسات التحفظ المحاسبي في التقارير والقوائم المالية.

ومن ثم يكون المتغير المستقل هو تطبيق آليات الحوكمة والتي يمكن قياسها عن طريق مؤشرات معينة من أهمها عدد الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين في مجلس الإدارة، ويكون زيادة نسبة عدد الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين في مجلس الإدارة مؤشر على ممارسة التحفظ المحاسبي في التقارير والقوائم المالية. ومن ثم يمكن صياغة الفرض الإحصائي الثالث كما يلي:

"بفرض ثبات جميع العوامل الأخرى هناك علاقة طردية بين نسبة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين في مجلس الإدارة وبين حجم التحفظ في التقارير والقوائم المالية".

د-المعايير المحاسبية المستخدمة:

وفقا لذلك الدافع يفترض أن الشركات التي تستخدم معايير المحاسبة الوطنية أكثر تحفظا من الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية.

لذلك قام الباحث باختيار عينيتين من الشركات في بيئتين مختلفتين من حيث معايير المحاسبة المستخدمة، عينة من الشركات المساهمة المصرية والتي تستخدم معايير المحاسبة الدولية، وعينة من الشركات المساهمة السعودية التي تستخدم معايير محاسبة وطنية صادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. ويتوقع الباحث أن التحفظ المحاسبي في التقارير والقوائم المالية يزداد عند تطبيق معايير محاسبة وطنية. ويكون الفرض الإحصائي الرابع كما يلي:

"بفرض ثبات جميع العوامل الأخرى فإن بين الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية أقل ممارسة للتحفظ المحاسبي من الشركات التي تطبق معايير محاسبة وطنية."

11-الدراسة الميدانية:

يتضمن ذلك الجزء من البحث الاختبار الميداني لفروض البحث من خلال اختيار عينة البحث وتجميع البيانات اللازمة عنها واخضاعها للتحليل الإحصائي وتم تصميم الدراسة الميدانية كما يلي:

أ-عينة البحث:

عند اختيار عينة البحث واجه الباحث بعض الصعوبات المرتبطة بالحصول على البيانات لكلا النوعين من عينات البحث (الشركات المصرية (لاختبار الفرض الرابع في البحث الحالي) والشركات السعودية)، وحاول الباحث أن تكون بيانات البحث حديثة ولكن لظروف خارجه عن إرادة الباحث لم يستطع الباحث تجميع بيانات عن الشركات المصرية والسعودية إلا عن عام 2009م، حيث يتميز ذلك العام بالاستقرار النسبي في مستويات أسعار الأسهم خلال ذلك العام في البيئة المصرية والبيئة السعودية، حيث استبعد الباحث عام 2008 من التحليل لحدوث الأزمة المالية العالمية وامتداد أثرها على معظم الأسواق المالية العربية ومنها مصر والسعودية، كما استبعد الباحث عام 2010م لقيام الثورة في مصر وعدد من البلدان العربية مما كان له تأثير كبير على الأسواق المالية العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة وأصبحت أسعار الأسهم لا تعبر عن القيمة العادلة لها.

لذلك اختار الباحث عام 2009م ليكون ممثلاً لفترة الدراسة حيث لم يكن هناك أحداث جوهرية لها تأثير ملحوظ غير طبيعي على أسعار الأسهم في أسواق المال في ذلك العام، كما أن القوائم المالية وأسعار الأسهم

لكافة الشركات المساهمة المصرية (فيما يتعلق بالفرض الرابع) والسعودية أمكن الحصول عليها لذلك العام. وتم تطبيق مجموعة من المعايير اللازم توافرها لاختيار الشركة ضمن عينة البحث وتمثلت المعايير في التالي:

- 1- أن تكون الشركة شركة مساهمة مصرية أو سعودية لها أسهم يتم تداولها في البورصة.
- 2- توافر قوائم مالية الشركة عن عام 2009م.
- 3- توافر بيانات عن أسعار الأسهم للشركة عن عام 2009م.
- 4- استبعاد قطاعي البنوك التأمين في البيئتين المصرية والسعودية.

وبعد تطبيق تلك الشروط اتضح توافرها في 48 شركة مصرية و68 شركة سعودية موزعة على مختلف القطاعات لامكانية تعميم نتائج البحث.

ب- مصادر الحصول على البيانات:

تم الحصول على بيانات البحث الحالي من مصدرين:

- 1- بالنسبة للشركات المصرية: حثل الباحث على بيانات البحث الحالي من موقع البورصة المصرية www.egyptianstocks.com ما يتعلق من أسعار الأسهم ومن موقع www.mistnews.com ما يتعلق بالقوائم المالية.
- 2- بالنسبة للشركات السعودية: تم الحصول على بيانات القوائم المالية وأسعار الأسهم من موقع البورصة السعودية www.tadawul.com.sa.

ج- قياس متغيرات الدراسة:

الهدف من البحث الحالي تحديد العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية والسعودية وفيما يلي يذكر الباحث متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

- قياس التحفظ المحاسبي: استعرض الباحث في جزء سابق من البحث النماذج المختلفة التي تم استخدامها في الدراسات السابقة وتوصل الباحث من خلال العرض والتحليل لتلك النماذج إلى أن النموذج الأفضل والمناسب لبيانات البحث الحالي هو النموذج الذي قدمه Beaver and Ryan 2000 والذي يتمثل في نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحق الملكية، وسيتم تطبيق ذلك النموذج بطريقة أفقية Cross Sectional على بيانات

- عام 2009م. ويتم تفسير تلك النسبة بأنه كلما زادت تلك النسبة في شركة معينة كلما زاد حجم التحفظ المحاسبي، وبانخفاض تلك النسبة ينخفض حجم التحفظ المحاسبي.
- قياس حجم الشركة: سيتم قياس حجم الشركة وفقاً للمقياس الشائع في الدراسات السابقة وهو إجمالي الأصول.
 - نسبة المديونية: سيتم قياسها عن طريق نسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي حق الملكية.
 - الحوكمة: يتم قياس مدى تطبيق آليات الحوكمة في البيئة السعودية عن طريق نسبة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وغير التنفيذيين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.
 - أثر الاختلاف في المعايير: يتم قياس أثر الاختلاف في المعايير وأثرها على حجم التحفظ المحاسبي من خلال مقارنة حجم التحفظ المحاسبي في الشركات المصرية والشركات السعودية ومن خلال المقارنة سيتضح أي نوع من المعايير يشجع ممارسة التحفظ بصورة أكبر.

د-الأسلوب الإحصائي المستخدم:

في البحث الحالي هناك متغير تابع وهو حجم التحفظ المحاسبي وعدد من المتغيرات المستقلة لذلك فإن الأسلوب الإحصائي الملائم للدراسة هو أسلوب الإنحدار المتعدد والشكل العام له.

$$ص = أ + ب 1 س 1 + ب 2 س 2 + ب 3 س 3$$

حيث أن:

ص: المتغير التابع وهو حجم التحفظ المحاسبي في القوائم المالية

أ، ب 1، ب 2،: معاملات الانحدار

س 1، س 2، س 3 المتغيرات المستقلة وتشمل:

س 1: المتغير المستقل الأول وهو حجم الشركة

س 2: المتغير المستقل الثاني وهو نسبة المديونية

س 3: المتغير المستقل الثالث وهو آليات الحوكمة وتقاس بنسبة الأعضاء غير التنفيذيين أو نسبة الأعضاء المستقلين.

أما الفرض الرابع فلن يتم ادخاله في النموذج حيث سيتم مقارنة متوسط حجم التحفظ المحاسبي في الشركات المصرية والسعودية.

ه- النتائج الإحصائية:

1-نتيجة إختبار الفرض الإحصائي الأول (حجم الشركة):

جدول (2) نتيجة اختبار الفرض الأول

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.492	2.030		2.705	0.009
	Total assets	0.164-	0.094	0.211-	1.756-	0.034

a. Dependent Variable: conservatism

من بيانات الجدول السابق الذي يمثل نتائج الدراسة الميدانية للفرض الإحصائي الأول يتضح وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة ومستوى التحفظ في التقارير المالية، أي أنه بزيادة حجم الشركة ينخفض مستوى التحفظ في التقارير المالية بالشركات المساهمة السعودية. وهذا قد يرجع إلى أن الشركات كبيرة الحجم عليها الكثير من الضغوط (سواء من المساهمين أو المقرضين) للمحافظة على مستوى معين من الأرباح لا تنخفض عنه لذلك تلجأ إلى تخفيض ممارسات التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية. أما الشركات صغيرة فإن الضغوط عليه أقل ومن ثم تحاول ممارسة التحفظ المحاسبي بصورة أكبر تجنباً للدعاوي القضائية، كما أن هناك ضغط أكبر من المراجع الخارجي لممارسة التحفظ المحاسبي تجنباً لتلك المسؤولية القانونية.

2-نتيجة إختبار الفرض الإحصائي الثاني (نسبة المديونية):

تمثلت نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الثاني في الجدول التالي:

جدول (3) نتيجة اختبار الفرض الثاني

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.744	0.240		7.258	0.000
	Debt ratio	0.321	0.314	0.125	1.025	0.009
a. Dependent Variable: conservatism						

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة طردية بين التحفظ المحاسبي ونسبة المديونية، وهذا يتفق مع الفرض الإحصائي، حيث أنه بزيادة ديون الشركة كلما زادت شروط المقرض والتي من ضمنها زيادة مستوى الحيطة والحذر والحد من السلوك الانتهازي للإدارة في التحكم في الأرباح، لذلك فإن الشركات ذات نسبة المديونية العالية تمارس التحفظ المحاسبي بصورة كبيرة من أجل الحفاظ على شروط المقرض وعدم انتهاك تلك الشروط.

3-نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الثالث (آليات الحوكمة):

بعد اختبار الفرض الثالث إحصائيا توصل الباحث إلى النتائج المتمثلة في الجدول التالي:

جدول (4) نتيجة اختبار نسبة الأعضاء غير التنفيذيين وحجم التحفظ

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.497	0.269		9.281	0.000
	Unexecutives members	0.975	0.396	0.290	2.460	0.017
a. Dependent Variable: conservatism						

جدول (5) نتيجة اختبار نسبة الأعضاء المستقلين وحجم التحفظ

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.906	0.330		5.783	0.000
	Independent members	0.062	0.573	0.13	0.108	0.054

a. Dependent Variable: conservatism

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق معنوية آليات الحوكمة في علاقتها بحجم ممارسة التحفظ المحاسبي، حيث وجد أن هناك علاقة طردية بين نسبة الأعضاء المستقلين والأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة وبين حجم التحفظ المحاسبي، مما يدل على زيادة ممارسات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية بزيادة نسبة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين في مجلس الإدارة.

وتم بعد ذلك اختبار جميع الفروض الثلاثة دفعة واحدة كمتغيرات مستقلة والتحفظ المحاسبي كمتغير تابع كما تم ادخال صافي الربح كمتغير رقابي وجاءت النتائج متوافقة مع الاختبارات الفردية كما يلي:

جدول (6) ملخص اختبارات الفروض

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig
		B	Std. Error	Beta		
	(Constant)	7.646	1.851		4.131	0.000
	Independent members	0.221	0.490	0.048	0.452	0.053
	Debt ratio	0.588	0.285	0.229	2.065	0.043
	Unexecutives members	0.598	0.372	0.178	1.607	0.013
	Total assets	0.285-	0.093	0.367-	3.077-	0.003
	Net income	0.265	0.055	0.496	4.796	0.000

a. Dependent Variable: conservatism

4-نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الرابع (المعايير المحاسبية المستخدمة)

في سبيل اختبار درجة الفرض الرابع بتأثير نوع المعايير المستخدمة على ممارسات التحفظ المحاسبي، فقد قام الباحث بحساب متوسط حجم التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية (والتي تمثل مجموعة الشركات التي تخضع لمجموعة من المعايير الوطنية)، وحساب متوسط التحفظ في مجموعة من الشركات المساهمة المصرية (والتي تمثل مجموعة الشركات التي تخضع لمعايير المحاسبة الدولية) وقد تم مقارنة متوسط التحفظ المحاسبي في المجموعتين ووجد ما يلي:

جدول (7) إختبار أثر نوع المعايير على حجم التحفظ المحاسبي

Report		
	متوسط التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية	متوسط التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية
Mean	1.936912	1.539167
N	68	48
Std. Deviation	1.22760	0.89620

يتضح من الجدول السابق وجود فروق معنوية بين متوسط حجم التحفظ المحاسبي في الشركات المصرية والسعودية، ويتضح زيادة حجم التحفظ المحاسبي في الشركات السعودية مقارنة بالشركات المصرية، ومن ثم يمكن القول أن معايير المحاسبة الوطنية تشجع ممارسة التحفظ المحاسبي حيث أنها ذلك النوع من المعايير المعتمدة على قواعد Rule – based وبالتالي تكون هناك قيود على حرية الإدارة ومن ثم يزداد التحفظ المحاسبي، مقارنة بمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة على مبادئ principal based وبالتالي فإن هناك قدر أكبر من الحرية للإدارة ومن ثم يقل مستوى التحفظ.

الخلاصة والنتائج والتوصيات:

تناول الباحث في البحث الحالي دراسة أهم العوامل التي تؤثر على التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، حيث تم إختبار أثر حجم الشركة، نسبة المديونية، آليات الحوكمة، المعايير

المحاسبية، على حجم التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية. وعند اختيار أثر نوع المعايير المحاسبية المستخدمة على حجم التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية تم مقارنة حجم التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية (والتي تستخدم معايير محاسبية وطنية صادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA)، مع التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية (والتي تستخدم معايير المحاسبة الدولية). وقد جاءت نتائج البحث لتؤكد وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وحجم التحفظ المحاسبي فعند زيادة حجم الشركة ينخفض حجم التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، وتوصل الباحث إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة المديونية ونسبة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين وحجم التحفظ المحاسبي، حيث أنه بزيادة نسبة المديونية وزيادة نسبة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين كلما زاد حجم التحفظ المحاسبي.

وعند إختبار أثر نوع المعايير على حجم ممارسات التحفظ المحاسبي، جاءت نتائج الدراسة الميدانية لتؤكد أن حجم التحفظ المحاسبي في الشركات التي تستخدم معايير محاسبية وطنية أكبر من حجم التحفظ المحاسبي في الشركات التي تستخدم معايير المحاسبة الدولية. أي أن معايير المحاسبة الوطنية تشجع ممارسات التحفظ المحفظ المحاسبي بصورة أكبر من معايير المحاسبة الدولية.

التوصيات:

بعد عرض الباحث لنتائج الدراسة الميدانية يوصي الباحث بالمزيد من البحوث في مجال التحفظ المحاسبي لمحاولة اكتشاف المزيد من العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي مثل أثر حجم المراجع على حجم التحفظ المحاسبي وهل وجود مراجع من الـ Big4 يشجع ممارسة التحفظ المحاسبي أم ليس له تأثير، واقتراح نماذج أخرى لقياس التحفظ المحاسبي تتغلب على عيوب النماذج الموجودة في ذلك المجال.

مراجع البحث

- د. حلمي نمر، 1967، "تطور الفكر المحاسبي لمشكلة تقويم المخزون السلعي". مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين للبحوث، جامعة القاهرة، العدد الثامن.
- د. خيرت ضيف، د. أحمد رجب عبد العال، د. محمد شوقي بشادي 1981، المحاسبة المالية، دار النهضة العربية، بيروت.
- د. محمد سامي راضي، (1999)، "المحاسبة المتوسطة: الجزء الأول"، دار الجامعيين، الإسكندرية.
- د. محمد سلطان السهلي (2009)، "التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 16، العدد 1، 7-24.
- د. محمد عادل إلهامي، (1980)، "تبسيط النظرية العامة في المحاسبة في المشروعات الفردية"، مكتبة عين شمس، القاهرة.
- د. مدثر طه أبو الخير (2008)، "المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد الأول، 1-58.
- د. زكريا الصادق "تحليل سلوك الإدارة العليا في اختيار السياسات المحاسبية باستخدام نظرية تكلفة الوكالة"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، المجلد الخامس والعشرون، 1988.

- د. عبد الحي مرعي، د. أحمد نور 1977 " في أصول المحاسبة المالية" مؤسسة شباب الجامعة،
الاسكندرية.

- شركة مصر للافصاح عن المعلومات www.mistnews.com

- موقع البورصة المصرية www.egyptianstocks.com

- موقع البورصة السعودية www.tadawul.com

المراجع باللغة الأجنبية:

- Ahmed ,A.S., R.M.Morton and T.F. Schaefer .2000. ‘ Accounting conservatism and the valuation of accounting numbers : Evidence of the Feltham- ohlson (1996) model . Journal of accounting , auditing & finance 15(3) :271.
- Ahmed, A ; Billings , B ; Morton , R and Harris , M. (2002), " The Role of Accounting Conservatism in Mitigating Bondholder-Shareholder Conflicts Over Dividend Policy and in Reducing Debt Costs " , The Accounting Review , vol.77 , pp.867-890.
- Ahmed, A and Duellman, S. (2007), "Accounting Conservatism and Board of Director Characteristics: An Empirical Analysis", Journal of Accounting & Economics , vol.(43), pp.411-431.
- Ball, R. and Shivakumar, L. (2005),"Earnings Quality' in UK Private Firms: Comparative Loss Recognition Timeliness", Journal of Accounting and Economics, vol.39, pp.83-128.

- Ball, R., and S.Kothari, 2007, “ Econometrics of the basu asymmetric timeliness coefficient and accounting conservatism .” ,working paper , www.ssm.com
- Ball, R; Robin, A. and Sadka, G. (2008), "Is Financial Reporting Shaped by Equity Market or by Debt Market? An International Study of Timeliness and Conservatism", *Review of Accounting Studies*, vol. 13 ,pp.168-206 .
- Basu, S. (1997), "The Conservatism Principle and Asymmetric Timeliness of Earnings ", *Journal of Accounting and Economics* , vol.24, pp.30-37.
- Beatty ,A.(2007).”Discussion of asymmetric timeliness of earnings ,market- to- book and conservatism in financial reporting *Journal of accounting & Economics* 44(1 -2):32-35 >
- Beaver , W and Ryan , S " Biases and Lags in Book value and Their Effects on the Ability of the Book-to-Market Ratio to Predict Book Return on Equity " , *Journal of Accounting Research* , vol.38 , 2000 , pp. 127-148 .
- Beaver, W. and Ryan, S. (2005), "Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling”. *Review of Accounting Studies*, vol. 10, pp.269-309.
- Beaver, W., Landsman, W. & Owens, E. (2008), "Asymmetry in earnings timeliness and persistence: A simultaneous equations approach”, Working Paper. <http://ssrn.com/abstract=1115486>
- Beaver,W.H.1993” Conservatism working paper ,Stanford university) www.ssm.com(

- Beekes , W ; Pope , P and Young , S ” The Link Between Earnings Timeliness , Earnings Conservatism , and Board Composition : Evidence for the UK " , Corporate Governance , vol. 12 , 2004 , pp.47-51 .
- Belkaoui , A., 1985 “Accounting theory ⁴⁴ 2nd. Edition Harcourt brace Jovanovich, Orlando, florida.
- Bliss, J.H.,1924.” Management through accounts .”the Ronald press co. new York .
- Bushman, R. and Piotroski, J. (2006), "Financial Reporting Incentives for Conservative Accounting: The Influence of Legal and Political Institutions”, Journal of Accounting and Economics, vol.42, pp. 107-148,
- Cheng , Q., 2005, “ what determine residual income ?”, the accounting review ,(80,1) pp.85- 112 .
- Choi , W. (2007) . “ Bank relationships and the value relevance of the income statement evidence from income - statement conservatism . Journal of business finance & Accounting (34) -(7-8) pp. 1051-1072
- Chung, H. and Wynn, J. (2008), "Managerial Legal Liability’ Coverage and Earnings Conservatism", Journal of Accounting and Economics, vol.46, pp.135-161.
- Dietrich, J. R., Muller, K. A., & Riedl, E. J. (2007), Asymmetric timeliness , Volume Review of Accounting Studiestests of accounting conservatism. 12, Number 1, pp. 95-124
- Easton p., and J.Pae,2007 Accounting conservatism and the relation between returns and accounting dataReview of accounting studies , (9): pp.269 - 309
- Feltham,G.A. and J.A.Ohlsoln .1995.” Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities contemporary accounting research 11(2):689 - 731 .

- Folsom, D.M. 2009, "Competitive structure and conditional accounting conservatism" www.proquest.com proquest dissertations and theses .
- Givoly , D and Hayn , C " The Changing Time Series Properties of Earnings , Cash Flows , and Accruals : Has Financial Reporting Become Conservative ? " , Journal of Accounting and Economics , vol.29 , 2000 , pp.287-320 .
- Givoly, D., Hayn, C., & Natarajan, A. (2007), "Measuring reporting conservatism", *The Accounting Review*, 82(1), 65-106.
- Goh, B.W., and Li, D. (2011), "Internal controls and conditional conservatism" *The Accounting Review* , volume, (86), no.3-pp.975-1005.
- Guay, W., and Verrecchia, 2006, "Discussion of an Economic framework for conservatism accounting" *Journal of Accounting & Economics* ,(42) : 149-165 .
- Hanna, J.D. (2002). "Conservatism and accounting measurement" Working paper www.ssrn.com.
- Hayn, C. (1995), "The information content of losses", *Journal of Accounting & Economics*, 20(2), 125-153.
- Holthausen, R.W., and Watts, R.L. 2001. "The relevance of value - relevance literature for financial accounting standard-setting" *Journal of Accounting & Economics* (31)- 3-75.
- Kellogg, R.L. 1984. "Accounting activities, security prices and class action lawsuits" *Journal of Accounting & Economics* 6 (December).
- LaFond, R., & Watts, R. L. (2008), "The information role of conservatism", *The Accounting Review*, 83(2). 447-478.

- Lara, M.G., B.G. Osama and F. Penalva. (2009). "Accounting conservatism and corporate governance." *Review of Accounting Studies*, 14 (1): 161-201.
- Lobo, G.J. and J. Zhou. (2006). "Did conservatism in financial reporting increase after the Sarbanes-Oxley act? Initial evidence." *Accounting Horizons*, 20 (1): 57-73.
- Pae, J., D. Thornton, and M. Welker, 2005, "The link between earnings conservatism and the price to book ratio", *Contemporary Accounting Research*, (22). pp. 693 - 717.
- Penman, S and Zhang, X "Accounting Conservatism, the Quality of Earnings, and Stock Returns", *The Accounting Review*, vol. 77, 2002, pp. 237-264.
- Petty, A., J. Weber, and J. Yu, 2007, "Conservatism and debt", working paper, www.ssrn.com
- Ramalingegowda, Santhosh, and Yong Yu. (2011). "Institutional ownership and conservatism" *Journal of Accounting & Economics*. volume 52- , issue I- June.
- Roychowdhury, S., and R. Watts, (2007), "Asymmetric timeliness of earnings, market-to-book and conservatism in financial reporting", *Journal of Accounting and Economics*, (44), 2-31.
- Ryan, S. (2006), "Identifying conditional conservatism", *European Accounting Review*, 15(4), 511-525.
- Shroff, P ; Venkataraman, R and Zhang, S "The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings : An Event-Based Approach", www.wmssm.com, 2007. *wmssm Working Paper*,
- Valeri V. Nikolaev, "Debt covenants and accounting conservatism" *Journal Of Accounting Research* - volume 48, issue 1, march 2010

- Wang , R.Z., Hogartaigh, C.O., and Zijil,T.V. 2009 “Measures of accounting conservatism : A construct validity perspective Journal Of Accounting Literature . vol.28,pp. 165-203.
- Watts ,1993.”Aproposal for research on conservatism .”working paper . www.ssm.com
- Watts, R. (2003), "Conservatism in Accounting Part 1: Explanations and Implications”, Accounting Horizons, Vol.17, pp.207-221.
- Watts, R. and Zimmerman, J. (1986), "Positive Accounting Theory", Prentice - Hall, Englewood Cliffs, N.J.
- Watts, R.L. (2003b), ”Conservatism in accounting part II: Evidence and research opportunities", Accounting Horizons, 17(4), 287-301.
- Zhang ,X-Jun. 2000 . “ Conservative accounting and equity valuation Journal of accounting & Economics 29(1).125- 149 .
- Zmijewski,M. ,and Hagerman , “ An income strategy Approach to the positive theory of accounting standard setting /choice Journal of accounting and economics (august) 1981.pp. 129- 149